الإسلام السياسي والأمن القومي: منظور مختلف

محمد محفوظ

* باحث وكاتب من السعودية

* مدير مركز آفاق للدراسات والبحوث

تمهيد

على ضوء تطورات الربيع العربي، وفوز الاسلاميين في الانتخابات التشريعية التي جرت في كل من تونس ومصر، وصعود الحركات الاسلامية وبروز خطابهم وشخصياتهم، كل هذه التحولات النوعية المتسارعة، تثير الكثير من الاسئلة وعلامات الاستفهام، التي تطال جوهر حركة الربيع العربي، وهل سيقود تصدر الحركة الاسلامية المشهد السياسي في دول التغيير، الى تحولات فكرية وسياسية على ضوء هذا الفوز المتوقع الذي حققه الاسلاميون في أكثر من مناسبة في أكثر من بلد عربي.

وقبل قراءة هذه التحولات، من المهم القول: إن التعامل الإقصائي مع الحركات الإسلامية، وتبني سياسات وخيارات النبذ والصدام، يضر بالأمن والاستقرار، ولا يفضي إلى نتائج إيجابية، بل على العكس من ذلك يقود إلى متواليات وتأثيرات سلبية على مختلف الصعد والمستويات. لذلك نعتقد وبشكل جازم أن التعامل الإيجابي والاستيعابي مع ظاهرة الإسلام السياسي، هو أسلم الحلول وأضمنها تأثيراً على الأمن والاستقرار القوميين،و أن دخول الحركة الاسلامية في المشهد السياسي من موقع المشاركة في السلطة والحكم، وتحملها مسؤولياتها على هذا الصعيد هو أفضل الحلول لتجاوز أزمة السلطة والمعارضة معاً في الواقع العربي.

فالاستقرار السياسي وصيانة الأمن القومي بحاجة إلى رؤية سياسة جديدة في التعامل مع ظاهرة الإسلام السياسي، وقوام هذه الرؤية هو العمل على استيعاب هذه الظاهرة سياسياً وثقافياً، والعمل على مد الجسور بين هذه الظاهرة، وبقية مكونات المجتمع العربي، وتجاوز العديد من المشاكل والأزمات، فإننا أحوج ما نكون اليوم إلى صياغة رؤية وبناء تصور متكامل، من أجل تعامل إيجابي وسياسي واستيعابي مع ظاهرة الإسلام السياسي في كل البلدان العربية والإسلامية.

فالاستقرار السياسي وصيانة الأمن القومي بحاجة إلى رؤية سياسة جديدة في التعامل مع ظاهرة الإسلام السياسي

وثمة داء مازال يستفحل ويتضخم في حياتنا العربية والإسلامية، ويأخذ أبعاداً متعددة ومتنوعة، وهو داء الاختزالية، إذ إننا مهووسون جميعاً باختزال حياتنا بثرائها المتعدد، ضمن أطر ضيقة، قد لا تتعدى في بعض الأحيان شخصاً واحداً، يمسك بجميع عناصر الحياة.

ففي حياتنا الاجتماعية، نختزل الأسرة كمؤسسة اجتماعية في شخص رب الأسرة وهو الرجل، وكأن الأسرة مؤسسة ذكورية. وفي حياتنا الثقافية والفكرية، يتضح داء الاختزال في دفع الساحة الثقافية والفكرية بوصفها مجموعة من الرموز الفكرية، إذ اختزلنا حياتنا الثقافية في أشخاص وفي المجال السياسي، ألغينا من واقعنا كل فرص التعدد والتنوع، ودفعنا الأمور نحو القسر والنفي واستخدام القوة الغاشمة لإنجاز الرؤية الآحادية، التي ساهمت في تصحير المجال السياسي بكل مفرداته وعناصره.

فالاختزالية كنمط تفكير وسلوك وممارسة في أبعاد الحياة المختلفة، تعد الداء العميق والمزمن الذي يعاني منه الواقع العربي والاسلامي، إذ إن تجذر هذا الداء هو الذي يفشل الكثير من المشاريع، ويحول العديد من الطموحات والتطلعات، إلى أمنيات لا أمل حقيقي في تحقيقها واقعياً، وإن إحتكار المجال السياسي، وممارسة أقسى أنواع وأشكال التهميش والإقصاء ضد حقائق المجتمع والتاريخ والسياسة، يعد من الأسباب الجوهرية التي ساهمت وتساهم في خلق التوترات، وتنمية البؤر المجتمعية التي تهدد الأمن بكل أشكاله وحقوله. لذلك نعتقد أن الخطوة الأولى في إطار مشروع إعادة صوغ نظرية للأمن القومي، هي فتح المجال السياسي، وعدّه من الحقوق العامة التي يستطيع كل مواطن أن ينشط فيها ويمارس مسؤولياته في إطارها.

وفتح المجال السياسي قوامه النظر إلى ميدان السياسة بوصفه مجالاً عمومياً للمجتمع، لا ملكية خاصة لفريق دون سواه. وليس من شك في أن معنى السياسة، هذا معنى حديث لا من حيث الزمن فحسب، بل من حيث المضمون، ونعني به جملة القيم الفكرية والأخلاقية التي يحملها، ذلك أن عدّ ميدان السياسة مجالاً عاماً يعيد تعريف معنى السياسة من الأساس، من حيث هي (حق عام). وغني عن البيان أنها حيث تكتسب هذا المعنى تتحول إلى ممارسة طبيعية يضمنها القانون وتحاط بالحماية الرسمية، الأمر الذي ينجم عنه أن تأخذ سلطة الدولة نفسها، محتوى مختلفاً عن ذلك الذي تكتسبه في حالة السياسة الوحشية، وهذا هو ما يمنح شرعية إطلاق وصف المفهوم المدني للسياسة على هذا المفهوم[1].

وفتح المجال السياسي قوامه النظر إلى ميدانٍ السياسة بوصفه مجالاً عمومياً للمجتمع، لا ملكية خاصة لفريق دون سواه

1 - ثناء فؤاد عبد الله،الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2001، ص 299.

هذا التطوير النوعي، يساهم في توطيد أسباب الأمن القومي، وسد الثغرات، وإخراج العديد من الساحات العربية من دائرة التوتر والاحتقان، فالحركة الإسلامية قوة اجتماعية، وكيان ثقافي وسياسي ذات تأثير عميق في مسارات الحياة العربية، وإن أي خيار سياسي أو سلطوي يستبعد هذه القوة من الحياة السياسية، ويقصيها ويمنعها من ممارسة دورها السياسي والحضاري وفق القانون، فإنه سيدخل العديد من بلدان العالم العربي في أتون المواجهات المفتوحة، وسيعمق من أزمة الثقة المستفحلة بين السلطة والمجتمع، وسيحول هذا الإقصاء دون تأسيس حياة سياسية عربية فعالة وذات جدوى. وكل هذا بطبيعة الحال، يعد على المستوى الاستراتيجي والفعلي تهديداً مباشراًللأمن القومي.

فالأمن لا يتحقق مع الاستبداد، وذلك لأن الاستبداد بمتوالياته النفسية والمجتمعية، يؤسس لكل الظروف والمعطيات التي تهدد الأمن بكل مستوياته، وإن الأمن الظاهري أو السطحي الذي يوفره الاستبداد واستخدام القوة وسياسة تكميم الأفواه، ينبغي أن لا يغرينا بالمزيد من الاعتماد على هذا الخيار لتحقيق الأمن، وذلك لأن هذا الخيار في المحصلة النهائية، يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويفاقم من التناقضات وبؤر التوتر، ويراكم كل نزعات الخروج والتحرر من ربقة الاستبداد ومفاعيله الاجتماعية، وكثيرة هي التجارب التاريخية والمعاصرة، التي تؤكد أن استبدادية النظام السياسي واستفراد نخبة قليلة بالصلاحيات والامتيازات، ليست منسجمة مع متطلبات الأمن الشامل وشروطه.

لذلك نجد أنه في النظم الديكتاتورية، تكثر أشكال اختراق الأمن وتهديده، وفي المقابل نجد أن النظم الديمقراطية والمفتوحة على كل القوى والتعبيرات، تنعم بمستوى متقدم من الاستقرار السياسي والمجتمعي، لهذا نستطيع القول لا أمن فعال من دون ديمقراطية، ولا استقرار من دون حريات، وكل سعي لنشدان الأمن والاستقرار بعيداً عن الديمقراطية، فإن مآله الأخير هو المزيد من التشظي وبروز حالات عامة تهدد الأمن وتتجاوز شروطه المجتمعية، وإن الاجراءات التعسفية التي تأخذ ضد الحركة الإسلامية في العديد من دول العالم العربي، تحت دعوى الأمن وضروراته، هي إجراءات تناقض مفهوم الأمن، وتؤدي إلى إنعكاسات سلبية على مختلف الصعد والمستويات.

فالقمع السياسي لا يفضي إلى الأمن، بل يزيد من أوار المشكلات، ويكرس تداعيات الانهيار، ويحول دون تصحيح الخلل في مسيرة البناء الوطني والقومي.فالاستبداد هو داء يلغي كل حالات التنوع المفيدة في الحياة العربية العامة، سواء في الجانب الاقتصادي أو الثقافي أو الحضاري، والنهج السائد هو الرؤية الواحدية، القائمة على الاختصار والاختزال في كل شيء.

ومن المؤكد على المستوى التاريخي، أن هذا الداء، كان له الأثر الأكبر، في إفشال الكثير من التطلعات والمشروعات المشتركة. وبإمكاننا أن نحدد بعض الآثار المترتبة على سيادة هذا النهج في الواقع العربي في النقاط الآتية:

1 - سيادة ثقافة الأنا المتعالية على غيرها، والتي لا ترى في الوجود إلا مصالحها وتطلعاتها الخاصة. فداء الاختزال يؤدي إلى طغيان الأنا وجعل تصوراتها وتطلعاتها هي المشروعة، وما عداها خارج هذا النطاق.

ولعل نهج الاختزال على المستوى التاريخي والحضاري، هو الذي دفع بالعالم الأوروبي، إلى بلورة نظرية المركزية الأوروبية، التي تزرع لدى الأوروبي شعوراً متضخماً لحب الذات ومصالحها، وأن الأوروبي على حد تعبير (فيصل دراج)، يعتمد على تقدمه ويلغي ماعداه، أي يبدأ بخلق الآخر خلقاً زائفاً، يستند إلى تقدمه، ويخلق التخلف ويتكئ على حضارته وينجب البربرية، ويخلق الظواهر كلها، عن طريق التسمية واللغة المسلحة، وعندها لا تؤمن المدافع الأوروبيةمصالح التمدن.

فلا مكان للمتعدد والاختلاف، إلا إذا كان الأخير وسيلة للإذعان والخضوع فيتم اختزال التاريخ الإنساني في تاريخ المشروع الأوروبي المنتصر.

وكتب مؤلف (تصفية استعمار العقل): الادعاءات الاستعمارية بتحرير الأفريقي من الخرافة والجهل وروع الطبيعة، كانت نتيجتها في الغالب تعميق جهله وزيادة معتقداته الخرافية ومضاعفة روعه بإزاء السيد الجديد ذي السوط والبندقية، فالأفريقي ولاسيما خريج المدرسة الكولونية، هو أكثر انتسابا إلى الإنجيل بتفسيره الفانتازي، لخلق الكون ورؤاه عن القيامة، وصوره المفزعة عن الجحيم واللعنة بحق الخاطئين تجاه النظام الاستعماري منه، إلى الرواية بتحليلها الدقيق للدافع في الشخصية والحدث وافتراضها العام: أن العالم الذي نعيشه ممكن الفهم، فالاختزالية في الإطار الثقافي، تؤدي إلى سيادة النزعة الفردية الضيقة، التي لا ترى إلا مسلماتها العقدية والفكرية، وتسعى (إن كانت لها الغلبة) إلى نفي وإقصاء الثقافات الأخرى.

2 - أن الحيوية الاجتماعية القائمة على التنوع المحمود في الدائرة الاجتماعية، تبدأ بالأفول والتقلص، حينما يطغى خطاب الاختزال، وتسود آلياته في المحيط الاجتماعي.

وذلك لأن الحيوية والفاعلية الاجتماعية، لكي تستمر في حركتها التصاعدية، هي بحاجة إلى خطاب راشد، يتعاطى بشكل إيجابي مع تنوعات المجتمع الطبيعية، والتي تشكل ثروة إنسانية حقيقية، ولكن حينما يسود خطاب الاختزال وآلياته، يتم القضاء التدريجي على هذه الثروة، وتحل الرتابة والسكون، محل الحيوية والفاعلية.

ولعل هذا ما يفسر لنا سكونية المجتمع العربي في العصر الحديث، وعدم تفاعله الخلاق مع كل موجبات التطوير والإصلاح، لأنه لم ينفتح على رحابة التنوع، الذي تتضمنه جغرافيته الإنسانية.

3 - أن داء الاختزال، يؤدي إلى شيوع حالة الشيزوفرينيا والازدواجية في حياة الإنسان الفرد والمجتمع، لأن الاختزال كنمط قسري في تغييب الفروقات الإنسانية الطبيعية، لا يؤدي إلى إنهائها التام من الوجود والتأثير، وإنما يؤدي إلى ضمورها واختفائها، مما يجعلها تتحين الفرص المؤاتية، لإبراز مكنونها ومضمونها. وهذا هو بداية سيادة حالة الفصام والازدواجية في الحياة الخاصة والعامة.

ولعلنا لو تعمقنا في كل تجارب النهوض العربي في العصر الحديث، سنكتشف أن مشكلة الاختزال بكل تداعياتها ومستوياتها، ساهمت بشكل كبير في إفشال تلك التجارب، وعمقت عوامل الاسترخاء في الجسد العربي. ولا ريب أن التعاطي الأمني

مع ظاهرة الإسلام السياسي، وعدم الاعتراف بها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، ساهم في لجوء الطرفين (الحكومات والحركات الإسلامية) إلى الإنخراط في نفق المواجهات المفتوحة، مما كلف الواقع والأمن العربيين الكثير من المخاطر والخسائر. ونحن نرى أن استمرار النخب العربية السائدة في التعاطي مع هذه الظاهرة والحقيقة وفق متطلبات المفهوم الضيق والآني للأمن، هو المسؤول عن الكثير من المواجهات.

وجماع القول في هذه المسألة: إن الاختزال وتداعياته الشاملة، هو الداء العميق الذي يعاني منه الفكر والمجتمع العربيان، ويميت كل فاعلية اجتماعية.

بروز نزعات التطرف والتشدد، ليس فقط وليد القراءة المتزمتة للدين، بل هو أيضاً وليد المناخ السياسي والثقافي

لقد أبانت أحداث وتطورات الربيع العربي، أننا جميعاً بحاجة أن نعيد صياغة علاقتنا مع القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية المتوافرة في الساحة، وأن عمليات العنف والإقصاء التي تمارسها النخب السائدة ضد القوى السياسية الجديدة، يساهم بشكل رئيس في تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويصحر الحياة العربية السياسية والثقافية، ويدفع بالأمور إلى صدامات لا تخدم الاستقرار والتنمية في العالمين العربي والإسلامي.

وأن بروز نزعات التطرف والتشدد، ليس فقط وليد القراءة المتزمتة للدين، بل هو أيضاً وليد المناخ السياسي والثقافي، الذي تعمل فيه هذه الحركات، لذلك نجد حينما نتأمل بعمق مسيرة الحركات السياسية الإسلامية في العديد من الدول، أن الأنظمة والحكومات، التي فسحت للقوى السياسية المتوافرة في الساحة للعمل والنشاط القانوني، واعترفت بكل التيارات السياسية. مستقرة ، فضلاً عن ضمور نزعات التطرف والتشدد في التيارات السياسية، بعكس الدول التي منعت التيارات والأحزاب من العمل السياسي العلني والقانوني، وتعاملت مع هذه الظاهرة برؤية أمنية صرف، فنجد في هذه التجارب أن نزعات التشدد والتطرف تبرز وتعبر عن نفسها بوسائل مختلفة،كرد فعل طبيعي لقمع الأنظمة وتصفيتها سياسياً واجتماعياً، ويأخذ التعامل الأمني مع الظاهرة الإسلامية الحديثة صوراً شتى منها:

• التضييق والتعسف الذي يطال رموز هذه الظاهرة المعاصرة وكوادرها، والتعامل معهم على قاعدة (متهم حتى تثبت براءته)، والتضييق يبدأ بالمنع من ممارسة دوره وحياته العامة، مروراً بإخضاعه إلى مراقبة أمنية دقيقة، لإرباكه وزرع

الخوف والهلع في نفسه ونفوس المحيطين به، وانتهاء بالاعتقال التعسفي من دون مبررات قانونية.

• عدم الاعتراف القانوني والسياسي للتشكيلات الحديثة لهذه الظاهرة، والعمل على منع أي عمل جماعي أو مؤسسي، يعبر عن توجهات هذه الظاهرة.

• الإنخراط والإندراج في حرب أمنية وسياسية وثقافية مع هذه الظاهرة ورموزها وكوادرها. ويبدأ هذا الانخراط في المنع والتضييق بكل أشكاله، مروراً باجهاض أي نشاط ثقافي أو سياسي تقوم به هذه الجماعات، وممارسة حروب الأوراق الصفراء ضد مشروعاتها وشخصياتها، ولا تنتهي هذه القائمة، إلا بمواجهة حاسمة وغير متكافئة مع هذه الظاهرة..

فالتعامل الرسمي في العديد من البلدان العربية مع ظاهرة الإسلام السياسي، هو تعامل ظالموعنيف واستئصالي، ويسعى وفق مخطط مدروس ومرسوم إلى اجتثاث هذه الظاهرة من الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي للوطن والأمة.

وبسبب هذا النمط من التعامل ومسوغاته الأمنية والسياسية، أُرسيت دعائم الدولة الاستبدادية المطلقة، التي تغّولت في كل مجالات الحياة، وألغت أو تحكمت في كل مؤسسات المجتمع الأهلي. ومارس بعض المثقفين في هذا الإطار، دوراً خبيثاً وخطيراً، سوّغ للسلطة نهجها الأمني والاستئصالي، وسوغ للجميع النهج الاستبدادي الذي أرست دعائمه وحقائقه الدولة في المجال العربي.

ولا بد من الإدراك في هذا الإطار، أن التعامل العنفي والإقصائي مع ظاهرة الإسلام السياسي، والاسناد الذي وفّرته بعض النخب الإعلامية والثقافية، قد ساهم في هيمنة الدولة وتكريس نهج الإلغاء الذي وصل إلى جميع الأطراف والمجالات.

وإن إقصاء تعبيرات الإسلام السياسي من الحياة السياسية والعامة، له الأثر الكبير في استمرار المآزق السياسية والاجتماعية في الواقع العربي، وذلك لأن عملية الإقصاء المذكورة، أفضت إلى توترات مجتمعية وسياسية، وأدخلت الجميع في دهليز المعالجة الأمنية للمشكلات السياسية والاجتماعية القائمة.

والمعالجات الأمنية بطبعها والآليات المستخدمة فيها، تؤدي إلى توتير الأجواء وتفاقم الأزمات والمشكلات، والدخول في متاهات الحروب الداخلية المميتة لكل حيوية وحياة. وإن شرط الخروج من هذه المآزق هو: «النجاح في إقامة دول

ديمقراطية يمثل شرطا للخروج من الأزمة العربية، إلا أن العلاقة بين الدولة وما يسمى بالمجتمع المدني وتعبيراته، ما تزال تثير الكثير من الجدل، ولاسيما في ظل الحاجة إلى تحرير المجتمع من طغيان الدولة، من جهة، والخطورة الكامنة في الدعوات والمساعي الرامية، بالتجاوب مع ظرف دولي مؤات وبحجة تفعيل دور المجتمع، إلى إضعاف دور الدولة العربية والانتقاص من سيادتها وتحريرها من وظائفها، ولاسيما في ميدان التنمية والضبط الاجتماعي»[2].

2 - حبيب صادق (اعداد وتقديم)، تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بالتعاون مع مؤسسة من اجل تقدم الانسان، الطبعة الأولى، بيروت2001، ص 156.

إن الديمقراطية ليست حلاً سحرياً لكل مآزقنا ومشاكلنا

ولا ريب أن تحقيق النمط المؤسسي في إدارة أمورنا المختلفة، ليس بالأمر السهل واليسير، بل هو يحتاج إلى الكثير من الجهود المتنوعة، التي ترسي بعد زمن قواعد المؤسسة في واقعنا الاجتماعي، وتوجد نوعاً من المواءمة الواعية بين ضرورة المؤسسة في إدارة شؤوننا وأمورنا، وبين هامش الحرية الذي ينبغي أن يتاح للفرد ومبادراته، وإن رفع هذه الهواجس، لا يتم إلا بتدشين حياة سياسية جديدة تشارك فيها كل القوى والفعاليات بدون إستثناء، في إطار دستوري وقانوني، يكفل للجميع هذه الممارسة، ويمنع كل التعديات والحقائق التي تعرقل سيادة القانون والديمقراطية. فلا ديموقراطية بدون حياة حزبية وسياسية فاعلة، تطرد حالة الجمود وتستوعب تحولات المجتمع ومتغيراته، وترفد الواقع بالخطط والاستراتيجيات الواقعية والكوادر البشرية القادرة على ترجمة التطلعات وإنجاز الوعود.

وأكرر القول هنا، إن الديمقراطية ليست حلاً سحرياً لكل مآزقنا ومشاكلنا، ولكنه لا يمكن أن تكون هناك تحولات وتغييرات حقيقية من دون الديمقراطية، التي لا تستثني أحداً، ولا تمارس عملية الإقصاء والنفي تحت أي مبرر ودعوى.

وإن توافر الخصوصيات في أي مجتمع أو بيئة اجتماعية، لا يلغي أهمية مشاركة الناس في تقرير مصيرهم وإدارة راهنهم وصياغة مستقبلهم، عن طريق أطر ومؤسسات تستوعب الجميع وتعطي حق المشاركة للجميع على قدم المساواة مع الآخرين.

لذلك فإننا بحاجة إلى أن نبلور خطاباً ثقافياً متكاملاً، يبلور الإمكانات المتاحة في فضائنا المعرفي، للانتقال من نمط الاختزال في العقلية الاجتماعية، إلى نمط العقل الجمعي في التفكير وإدارة الأمور.

وهذا بحاجة إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم الاختلاف، فهو حالة طبيعية ومتناغمة مع نواميس الوجود الإنساني. إذ اقتضت مشيئة الله أن يخلق الناس مختلفين متباينين في قدراتهم الفكرية، وفي أمزجتهم وأذواقهم، فتختلف بسبب ذلك أنظارهم وفهومهم، ويعطي هذا الاختلاف والتنوع للحياة مظهر التجدد، ويبعدها عن التكرار والرتابة، ويمكن من تنويع الإنتاج الإنساني، ومن تكثير الصور الفكرية للموضوع الواحد.

فالاختلاف الذي يسمح به الشرع، هو نتيجة طبيعية ومنطقية لمشروعية الاجتهاد

ويظل هذا الاختلاف المنتج للتنوع إيجابياً ومفيداً، ما دام نابعاً عن تلك الفروق الفطرية، وعن التباين الموضوعي في البحث عن الحق. وبهذا فإن الاختلاف في حدوده الطبيعية، هو أصل الوحدة، ومنبع التقدم والتطور، وما علينا إلا أن ننزع من أذهاننا روح التشاؤم، ونعمق روح الثقة بالعقل والإنسان عندئذ يصبح الحوار، ونحن مختلفون، ممكناً، ويصبح الاحترام المتبادل شرطاً لاستمرار هذا الحوار،فالاختلاف الذي يسمح به الشرع، هو نتيجة طبيعية ومنطقية لمشروعية الاجتهاد، لأنه من المستحيل القبول بالاجتهاد دون القبول بآثاره التي من جملتها اختلاف أنظار المجتهدين.

ولكننا في الوقت الذي نعد فيه أن الاختلاف حالة طبيعية مرتبطة بالوجود الإنساني، نرفض الاختلاف المطلق أو ما يصطلح عليه بـ (الاختلاف من أجل الاختلاف)، لأن معنى هذا الاختلاف هو التشتيت الدائم والمستمر للآراء والأفكار، ويبقى كل منها منغلقا على ذاته رافضاً للآخر، كل منها يشكل عصبية لا تقبل التعايش والحوار، فهو صراع عصبوي حتى لو تجلبب بجلباب الاختلاف.

لذا فإننا نرفض هذه الأشكال من الاختلاف، لأنها تؤدي إلى الفوضى في النظام الاجتماعي العام،لأن الاختلاف بهذه الأشكال، وبالعقلية التي تقف وراءه يفرز روح التشرذم والتشتت والتعصب، لأنهم يتشددون في تمسكهم بما تأدى إليه اجتهادهم، وما داموا يرون أن عندهم هو الحق الذي لا خلاف فيه، وإن ما عند مخالفهم هو الباطل الذي لا خلاف فيه، وعلى أساسه يرسمون مواقع جديدة تستنزف جهودهم وطاقاتهم.

إذ يتصورون أن مخالفهم يجب أن يكون موضوع دعوتهم وإرشادهم، فيجعلون الأوكد من عملهم زحزحته عما هو عليه من رأي، هو أيضاً وليد اجتهاد ونتيجة

نظر في الأدلة الشرعية. لذلك فليس المطلوب أن تتطابق وجهات نظرنا جميعاً في كل شيء ولكن المطلوب، هو بقاء التعاون واستمرار المحبة والود، وإلا نسحب اختلافنا في حقل من حقول الحياة إلى بقية الحقول والجوانب.

من الضروري التذكير في هذا المجال، بأنه لا يوجد مجتمع في التاريخ الإنساني لا تتعايش فيه رؤى وأيدلوجيات مختلفة ومتباينة، ذلك لأنه ينطوي بالضرورة على مصالح متغايرة ويمارس اختيارات مختلفة، ولكن التقدم والتطور، لا يكون إلا من نصيب المجتمع الذي استطاع أن يوجد علاقة إيجابية وحسنة ومتعايشة، بين هذه الرؤى والمدارس الفكرية المختلفة، وعن طريق هذه العلاقة الإيجابية، يحتضن المجتمع عناصر التقدم والتطور في مختلف الأبعاد والحقول.

وبهذه العملية تتحول الاختلافات إلى مصدر لتطوير ذاتيتنا الفردية والمجتمعية، وبهذا نغني ثقافتنا ونعيد توازننا النفسي والاجتماعي. فالاختلاف في حدوده الطبيعية ليس مرضاً يجب التخلص منه والقضاء عليه، بل هو محرك الأمم نحو الأفضل، مصدر ديناميتها، وهو يقود بالإدارة الحسنة إلى المزيد من النضج والوعي والتكامل.

فالوحدة ليست توحيداً قسرياً بين الناس، بل هي الإجابة الإنسانية الواعية عن السؤال التحدي: كيف تنجح الأمم في إدارة اختلافاتها، وتفقه أن تتعاون مع بعضها البعض دون أن تتطابق وجهات النظر في كل شيء؟!. وإن تصحيح الأوضاع السياسية وفسح المجال لكل القوى السياسية المتوفرة في الفضاء العربي والاسلامي للعمل العلني والقانوني، هو الخطوة الأولى في مشروع توفير أسباب الاستقرار في العديد من البلدان العربية والإسلامية. وأن نزعات التشدد لا تواجه بإطلاق يد القوى الأمنية لتصفية خصومها السياسيين بالاعدام والقتل والسجن والتعذيب.

إن كل هذه الخطوات تزيد من نزعات التشدد وتوسع من دائرة تأثيرها، وتوفر لها اجتماعياً مشروعية لاعمالها ونزعاتها المتطرفة. فالحلول الأمنية، تزيد من أوار المشكلة وتفاقم الأزمة وتضيف لها أبعادا جديدة.

وإن المعالجة السليمة لنزعات التشدد والتطرف في الظاهرة الإسلامية المعاصرة، بحاجة إلى معالجة ورؤية سياسية ناضجة، تبلور مشروعاً سياسياً جديداً وشجاعاً، بحيث يخرج العالم العربي من هذا النفق المسدود، والذي يهدد الأمن القومي بكل مستوياته ومجالاته.

وإن مكونات هذه الرؤية السياسية الجديدة، التي نطالب بها وندعو جميع الأطراف إلى تبنيها هي:

أولاً: الانفتاح على مكونات المجتمع السياسية والثقافية، وهو يعني فيما يعني:

1 - التطوير والتجديد الدائم لآليات العمل السياسي الوطني، وذلك من أجل خلق حياة سياسية وطنية فاعلة، يشترك فيها كل الأطراف والفعاليات السياسية في إطار مجتمع سياسي وطني، يتجاوز كل الأطر الضيقة التي تحول دون الممارسة السياسية السليمة.

2 - الإنصات إلى إيقاع الحياة الوطنية والسياسية، واحترام الخيارات السياسية التي تنتهجها القوى السياسية الوطنية، دون ممارسة أي إقصاء أو نفي لأي قوة أو فاعلية سياسية. ويتجلى الانصات في السعي نحو جعل السياسات الرسمية منسجمة والتطلعات الوطنية الحقيقية، التي ينسجها ويبلورها جملة الفعاليات والقوى السياسية المتوافرة في المجتمع السياسي الوطني.

3 - توافر الأطر المؤسسية الوطنية، التي تساهم في تجذير وتعميق الحالة الحوارية بين مختلف مكونات المجتمع الثقافية والسياسية. فالحوار والانفتاح ينبغي أن يتعدى الأفراد، بمعنى العمل على تأسيس أطر وطنية ثابتة للحوار وإدارته وللتواصل السياسي والمعرفي بين جميع القوى والأطياف.

4 - بناء شبكة من العلاقات والتحالفات مع القوى الوطنية المنسجمة في خياراتها، والمؤمنة بضرورة تعميق الخيار الديمقراطي في الوطن والأمة. وذلك لتعزيز العمل الوطني المتجه صوب تطوير الحياة السياسية والمدنية في المجالين العربي والإسلامي. فالتواصل والانفتاح يفتح آفاقا رحبة للتقدم على كل المستويات، ويساهم في تعزيز فرص التعاون في كل المجالات، ويحول دون الدخول في معارك هامشية، لاتنفع قضايانا الكبرى بل تضرها إيما ضرر. والإنفتاح ليس غاية لكل ما ذكر أعلاه فحسب، بل هو وسيلة ثابتة ينبغي أن نؤكدها ونمارسها في كل المراحل والمستويات.

5 - قبول الآخر وجوداً وفكراً واحترام الاختلاف والتعدد، والعمل على تنظيم هذه الدوائر، بحيث تفضي إلى المزيد من التفاهم والتلاقي والتعاون.

فجذر التطرف والعنف، هو الرفض المسبق للآخر وعدم قبوله، لذلك فإن الخطوة الأولى في إجتثاثه من واقعنا، هو قبول المغايرين لنا على مختلف المستويات. ويشير إلى هذه الحقيقة (إحميدة النيفر)[3] بقوله:

وعن سؤال: كيف ينشأ التطرف في نسيجنا الثقافي، ترتبط الإجابة أولاً بوضعية الآخر في البنية الثقافية السائدة: كيف ننظر إلى المختلف عنا في مجتمعاتنا؟ كيف ننظم علاقتنا بالمغاير لنا؟ في سلوكه ورؤيته للحياة والوجود؟ ذلك أن الثقافة التي تمهد إلى أصناف التطرف والعنف هي ثقافة تنمي التصور الأحادي، وتبالغ في تركيزه إلى درجة الهوس، تضيق بالاختلاف والتنوع فتمضي في توليد النعوت والأوصاف التحقيرية، لكل نزعة إختلافية متجاوزة في ذلك حد الإدانة الضرورية، لوقاية كل المجتمعات إلى تعطيل كل مراجعة أو تقييم أو إبتكار، فالآخر أو المغاير أو المختلف في منطق ثقافة الإدانة، هو مصدر الشرور والآثام الذي ينبغي إستئصاله، لأن تمايزه عنا يعتبر تمايزاً مطلقاً في حين أنه في الأصل تمايز نسبي».

إن المجتمع الأهلي قد دخل مرحلة الرشد التي تقتضي إمكانية تنظيم الذات، وينتج عنها بالتالي تخفيف تدريجي لمدى اعتماد الناس على الدولة، في معيشتهم وتنظيم أمورهم. وهكذا يتضاءل استتباع السلطة للناس، وتتعاظم أهمية الوظائف الاجتماعية غير المرتبطة إدارياً ومالياً بالدولة وبالقيمين عليها.

ثانياً: تصحيح الأوضاع السياسية وفسح المجال القانوني لكل القوى السياسية المتوفرة في الفضاء العربي، لكي تمارس دورها وتتكيف مع البيئة السياسية الوطنية، وأنه لا تطورات ديمقراطية وتنموية كبرى من دون اشراك مجتمعي واسع.

3 - احميدة النيفر، النص الديني والتراث الاسلامي: قراءة نقدية، مركز فلسفة الدين والكلام الجديد، دار الهادي، الطبعة الاولى، بيروت، 2004، ص216.